مصر : لا مساحة للبدائل السياسية

تقرير يقدم تحليلا لوقائع استهداف النشطاء السياسيين وأعضاء الأحزاب بالتزامن مع فتح الجدل حول الانتخابات الرئاسية ٢٠١٨

ECRF
المبادرة المصرية للحقوق والحريات
Egyptian Commission for Rights and Freedoms

مصر: لا مساحة للبدائل السياسية

الناشر
المفوضية المصرية للحقوق والحريات
WWW.EC-RF.ORG
Info@Rights-Freedoms.ORG

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي
نَسب المُصنَّف - الترخيص بالمثل ٤,٠ دولي.

مصر: لا مساحة للبدائل السياسية

تقرير يقدم تحليلا لوقائع استهداف النشطاء السياسيين
وأعضاء الأحزاب بالتزامن مع فتح الجدال حول الانتخابات الرئاسية القادمة

إعداد / سلمي مصطفى
باحثة في برنامج الحريات المدنية
يونيو ٢٠١٧

الفهرس

مقدمة ١

نظرة تحليلية لاستهداف السياسيين وكوادر الأحزاب في النصف الأول م٢٠١٧ ٥

أحداث تمرير اتفاقية تيران وصنافير بالبرلمان ٧

نماذج لحالات القبض على النشطاء السياسيين عبر المحافظات المختلفة ٨

الأسكندرية ٨

بورسعيد ٩

الفيوم ٩

بني سويف ١٠

القليوبيـــة ١٠

المنيـــــا ١١

دميـــــاط ١١

الشرقيـــة ١١

القاهـــرة ١٢

السويس ١٢

قنـــــا ١٢

أسيـــوط ١٣

أســـوان ١٣

الأقصـر ١٣

الدقهلية/المنصورة ١٤

كفر الشيخ ١٤

البحيـرة ١٤

الغربيـة ١٤

خاتمة وتوصيات ١٥

المقدمة

يلوح في الأفق موعد الانتخابات الرئاسية في ربيع ٢٠١٨ بينما تقبع مصر تحت حالة الطوارئ[١] وقوانين مكافحة الإرهاب الجديدة[٢] وتردي غير مسبوق لحالة حقوق الانسان سواء على صعيد الحقوق المدنية و السياسية و أهمها حرية الرأي والتعبير و الحق في التجمع السلمي و تكوين الجمعيات و المشاركة السياسية مع تفشي ظاهرة الاختفاء القسري و التعذيب و القتل خارج اطار القانون. كذلك يستمر التردي على مستوى الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و منها الحق في مستوى معيشي كاف من حيث المأكل و المسكن و الخدمات الصحية و التعليم مع ازدياد التضخم و تقليص الدعم للفئات الفقيرة. كما يستمر الإرهاب في تهديد أمن و أمان المواطنين و نهش النسيج الإجتماعي باستهداف الأقباط بتفجيرات ضد كنائسهم و مريديها و تهجيرهم من سيناء مع فشل المقاربة الأمنية في تجفيف منابع العنف.

وبدلا من قيام السلطات بفتح المجال العام للعمل السياسي السلمي و للمجتمع المدني و الإعلام لطرح بدائل السياسات و الوصول للرأي العام، تقوم السلطات بمصادرة المساحة الضئيلة المتبقية من المجال العام قبيل الانتخابات الرئاسية المرتقبة و ذلك باستهداف أعضاء الاحزاب السياسية و النشطاء السياسيين بالقبض و الملاحقات القضائية و حجب المواقع الاليكترونية المعارضة و المستقلة و تكبيل المجتمع المدني باصدار قانون مجحف جديد للجمعيات الأهلية[٣] و التمادي في المضايقات القانونية ضد الحقوقيين في اطار التحقيق في القضية ١٧٣ لسنة ٢٠١١.

و قد بدى استهداف أعضاء الأحزاب السياسية و النشطاء السياسيين جليا في ٢٠١٧ منذ شهر ابريل و ازداد في شهر يونيو ٢٠١٧ مع التمرير المخزي لمجلس النواب لاتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر و السعودية بدون الاستماع لكافة الآراء و ضاربا عرض الحائط أحكام نهائية صادرة عن مجلس الدولة بشأن الاتفاقية.

حيث رصدت المفوضية المصرية للحقوق و الحريات القبض على ١٩٠ ناشط سياسي من مختلف التيارات و الأحزاب و عبر محافظات مصر، منهم ٣٩ في موجة الاعتقالات الأولي منذ ٢١ ابريل و ١٥١ منذ ١٣ يونيو حتى ٢٠ يونيو ٢٠١٧. حيث شنت الأجهزة الأمنية حملة منظمة لإلقاء القبض على عدد كبير من النشطاء من مختلف محافظات الجمهورية من منازلهم بشكل تعسفي، وتوجيه تهم ملفقه لهم الانضمام لجماعات محظورة و اشاعة أخبار كاذبة.وكأنها رسالة من السلطات تفيد بأنه لا فائدة من محاولة خلق مناخ ديمقراطي في مصر وإرساء مفاهيم التعددية الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة. بدأت الأجهزة الأمنية بتعقب كل من لهم صلة بالعمل السياسي أو الحقوقي أو الحزبي والقبض على الكثيرين منهم، بل والقبض أيضا على من لم يعد لهم نشاط سياسي من الأساس ولكن فقط بناء على عملهم السابق أو بناء على تعبيرهم عن آرائهم على مواقع التواصل

(1) قرار رئيس الجمهورية رقم 157 لسنة 2017 بشأن إعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد.
(2) قانون رقم 8 لسنة 2015 بشأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين و قانون رقم 94 لسنة 2015 بشأن إصدار قانون مكافحة الإرهاب.
(3) قانون رقم 70 لسنة 2017 بشأن تنظيم عمل الجمعيات الأهلية.

الاجتماعي. وكأنها وسيلة تخويف وردع لمن يحاول أن يعبر عن رأيه أو يدعو لأي تغيير.
يستعرض هذا التقرير بالتفصيل الهجمة الأخيرة على النشطاء السياسيين من مختلف المحافظات كما يتناول بشكل تحليلي القضايا الملفقة لهم.
وقد اعتمد التقرير على التواصل المباشر مع المحامين وأهالي المقبوض عليهم والأحزاب السياسية التي ألقي القبض على بعض أعضائها، كما تم جمع المعلومات والبيانات أيضا عن طريق بعض أعضاء الأحزاب السياسية وكذلك محامين المفوضية المصرية للحقوق و الحريات وأعضائها بالمحافظات المختلفة، وأيضا من خلال الصفحات الرسمية للأحزاب و المصادر الصحفية.

يحتوي التقرير على نظرة تحليلية لملاحقة و استهداف النشطاء السياسيين و أعضاء الأحزاب السياسية منذ ابريل ٢٠١٧ مرورا بتمرير مجلس النواب لاتفاقية ترسيم الحدود بين مصر و السعودية. في الفصل التالي يسرد التقريرتفاصيل القبض على النشطاء السياسيين عبر محافظات مصر وجميع المعلومات التي أمكن التوصل إليها الخاصة بالقضايا والاتهامات والأحراز. و في خاتمة التقرير تقدم المفوضية المصرية للحقوق و الحريات توصياتها و على رأسها الإفراج الفوري و غير المشروط عن سجناء الرأي ممن تم التطرق لقضاياهم في هذا التقرير و في العموم.
ومرفق بالتقرير قاعدة بيانات بحصر المفوضية المصرية للحقوق والحريات بجميع حالات القبض في الموجة الأخيرة التي أعقبت تمرير اتفاقية تيران وصنافير بدايه من يوم ١٣ يونيو حتى ٢٠ يونيو ٢٠١٧.

(٢) نظرة تحليلية لإستهداف السياسيين و كوادر الأحزاب في النصف الأول من ٢٠١٧

بدأ الجدل حول الانتخابات الرئاسية القادمة خلال عام ٢٠١٨ يتصاعد مع دعوة الرئيس السيسي في مؤتمر الشباب بالإسماعيلية يوم ٢٥ إبريل ٢٠١٧، إلى نزول المواطنين للتعبير عن آراءهم بشكل حر في الانتخابات الرئاسية ٢٠١٨، وتصريحه بأنه لن يستمر في منصبة في حال رفضه الشعب[٤]. وتصاعد الجدل مع إعلان حمدين صباحي، المرشح السابق لرئاسة الجمهورية، عن عزمه عدم الترشح ودعمه للمرشح الذي تتوافق عليه القوي الوطنية في مؤتمر صحفي عقد للإعلان عن اندماج حزب الكرامة مع التيار الشعبي في ٥ مايو ٢٠١٧[٥] . وارتفعت حدة الجدل حول الانتخابات المرتقبة في ١٣ مايو ٢٠١٧ مع إطلاق وثيقة مبادرة الفريق الرئاسي حول ضمانات خوض الانتخابات الرئاسية القادمة[٦].

وقد صاحب هذا الجدل حملة أمنية شرسة استهدفت أعضاء فاعلين في التيار الديمقراطي بمصر، من المنتمين إلى الحركات والأحزاب المحسوبين على المعارضة، وبخاصة بالمحافظات والمراكز المختلفة على مستوي الجمهورية. الأمر الذي يبعث برسالة تهديد للتيار الديمقراطي بعد تصاعد الجدل حول انتخابات ٢٠١٨ والبدء في البحث عن مشروع مرشح توافقي بين القوي الديمقراطية.

تأتي تلك الحملة بالتزامن مع اتجاه السلطات المصرية لحجب عشرات المواقع الإلكترونية المستقلة التي وصلت لما يزيد عن ١٠٠ موقع[٧]، بعضهم لصحف وجرائد مصرح لها بالعمل رسميًا بمصر، وذلك دون إبداء أية أسباب أو توضيح دوافع الحجب. الأمر الذي يعكس دأب النظام الحالي على تجريد المعارضة وحرمانها مما تبقي من أدواتها السلمية.

كشفت الهجمة الشرسة التي تعرض لها العشرات من أعضاء الأحزاب والحركات الاجتماعية والنشطاء السياسيين منذ شهر إبريل ٢٠١٧ - المستمرة حتى وقت صدور التقرير - عن توجهات النظام الحالي لتعظيم القيود المفروضة على حرية ممارسة العمل السياسي في مصر، خاصة مع بدء الجدل حول الانتخابات الرئاسية القادمة. فقد شهدت الفترة من ٢١ إبريل ٢٠١٧ وحتى ٢٠ يونيو ٢٠١٧ القبض على ١٩٠ ناشط سياسي ما بين مستقلين وأعضاء أحزاب وحركات سياسية. واتسمت الهجمة بنمط استهداف الكوادر التنظيمية سواء في الحركات الاجتماعية/السياسية أو الأحزاب حيث تم إلقاء القبض عليهم من منازلهم في توقيتات متزامنة فجرا في المحافظات والمراكز المختلفة، وما يزال أغلبهم قيد الاحتجاز.

واحتل حزب الدستور صدارة قائمة الأحزاب والحركات السياسية التي استهدفتها تلك الهجمة، حيث تم القبض على ٢٧ عضو منتمي له. بينما احتلت حركة شباب ٦ ابريل المركز الثاني ، حيث تم القبض على ١٦ عضو منتمي لها. ويليهم حزب العيش والحرية والذي

(4) رضا غنيم/ معتزنادي، السيسي: " لو المصريين مش عايزني ما هقعد فيها ثانية" (فيديو)، المصري اليوم، متاح عبر: http://www.almasryalyoum.com/news/details/1124261
(5) مصر: صباحي يدعو القوى السياسية للاتفاق على مرشح رئاسي لانتخابات 2018، BBC عربي، متاح عبر: http://www.bbc.com/arabic/middleeast-39829538
(6) بوابة المصري اليوم، "ألفريق الرئاسي" يطالب ب 12 " ضمانه" لخوض انتخابات 2018، المصري اليوم، متاح عبر: http://www.almasryalyoum.com/news/details/1133249
(7) قرار من جهة مجهولة .. عن حجب مواقع الوب في مصر، مؤسسة حرية الفكرة والتعبير، متاح عبر: https://afteegypt.org/digital_freedoms/201713045-/04/06/afteegypt.html

والذي تعرض ١٤ عضو من الحزب للقبض عليه.

ويمكن ملاحظة تشابه ظروف وملابسات وقائع القبض على أعضاء الأحزاب والحركات السياسية، من حيث أن معظمهم تم القبض عليهم من منازلهم فجرا – ٨٨ من أصل ١٩٠ شخص تم القبض عليهم من منازلهم، الأمر.

الذي يعزز من الاتجاه لكونها حملة ممنهجة لاستهداف الفاعلين سياسيًا في مختلف المحافظات. فعلى سبيل المثال، تزامنت في يوم ١٨ مايو -والذي شهد أكبر عدد من حالات القبض- وقائع القبض على عدد من النشطاء بمحافظات الفيوم ودمياط والمنيا وبني سويف.

والجدير بالذكر انه تم ملاحظة تشابه الأحراز أيضا في جميع القضايا والتي لم تخرج عن كونها مجموعة من الصور الضوئية لمنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي خاصة بآراء المتهمين، أو مجموعة من المطبوعات والكتب ذات المحتوي السياسي، وفي بعض الأحيان قُدمت الهواتف المحمولة الخاصة بالمتهمين كأحراز، إلا أنه في غالبية الحالات كانت الأحراز لا تعدوا كونها منشورات على التواصل الاجتماعي سواء فيسبوك أو تويتر، والتي بناءً عنها يتم توجيه الاتهامات إليهم.

جاءت الاتهامات التي وجهتها النيابة العامة في الموجة الأولى – منذ ٢١ ابريل ٢٠١٧ - متشابهة في غالبية القضايا على نحوٍ كبير، واتسمت بافتقارها للأدلة المادية أو القرائن التي تثبت صحتها، وبُنيت الاتهامات على تحريات جهاز الأمن الوطني وحدها. وتمحورت حول اتهامات رئيسية هي:

- الانضمام لجماعة إرهابية (الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون ٩٤ لسنة ٢٠١٥)،
- نشر إشاعات وأخبار كاذبة (المادة ١٨٨ من قانون العقوبات)،
- وتكدير السلم العام (تقرر المادة ١٠٢ مكرر من قانون العقوبات عقوبة "تكدير السلم العام" بالغرامة والحبس)،
- الترويج لجريمة إرهابية (المادة ٢٨ من قانون ٩٤ لسنة ٢٠١٥)،
- إهانة رئيس الجمهورية والتحريض ضد مؤسسات الدولة (المادة ١٧٩ من قانون العقوبات والتي تعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على ثلاثين ألف جنيه لإهانة رئيس الجمهورية)،
- التحريض على قلب نظام الحكم (أوردتها المادة ١٧٤ من قانون العقوبات بالحبس ٥ سنوات).[٨]

(٨) تنص الفقرة الأولى من المادة على: " يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه كل من ارتكب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها فع ل من الأفعال الآتية:
أولا:- التحريض على قلب نظام الحكومة المقرر في القطر المصري أو على كراهته أو الازدراء به".

الثانية التي بدأت منذ ١٣ يونيو ٢٠١٧، إلا أنها جاءت أيضا متشابهة إلى حد كبير. وتضمنت الاتهامات:

- التحريض على التظاهر (قانون التظاهر٧٠١ لسنة ٢٠١٣)،
- نشر أخبار كاذبة.(المادة ١٨٨ من قانون العقوبات)،
- التجمهر والبلطجة (قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ و قانون العقوبات)،
- الجهر بالصياح (مواد ١٦١، ١٧١، ١٧٢ من الجرائم التي تقع بواسطة الصحف – قانون العقوبات)

فوفقا لما توصلت إلية المفوضية المصرية للحقوق والحريات فأنه تم اتهام ٢١ شخص بإذاعة أخبار كاذبة، و ٣٠ بالانضمام لجماعة إرهابية/ محظورة، بينما اتهم ٨ بالسعي لقلب نظام الحكم. و٢٦ شخص اتهموا بالتظاهر دون ترخيص.

واستندت النيابة العامة في توجيه الاتهامات إلى مواد قانون العقوبات، فصلي الجنح المضرة بأمن الوطن من الداخل وجرائم النشر"ا لجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها" ، و قانون مكافحة الإرهاب وقانون التجمهر رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ و قانون التظاهر الجديد. وهو ما انجلى في قرار الإحالة الخاص بقضية الطالب أندرو ناصف، لمحكمة الجنايات. فقد وجهت له النيابة العامة الاتهامات بناء على المواد (١ فقرة ج، ٩،١٠ فقرة ٢، ٢٨ فقرة ١-٢-٤، ٣٧) من قانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥ الخاص بمكافحة الإرهاب. ووفقًا للمادة ٢٨ من قانون الإرهاب والتي تنص على عقوبة الترويج لارتكاب جريمة إرهابية؛ فقد يواجه المتهمين عقوبة السجن لمدة لا تقل عن خمسة سنوات دون دليل مادي سوى بعض المنشورات على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك.

وعلاوة على ذلك، فإنه يترتب على الحكم بالإدانة في جريمة إرهابية فقد شرط حسن السمعة والسيرة اللازمين لتولي الوظائف العامة أو الترشح للمجالس النيابية، وذلك؛ وفقا للمادة ٣٧ من قانون الإرهاب الجديد.[٩] مما يبعث برسائل تهديد لا تتوقف عند الحرمان من الحرية بل تمتد أيضًا لتدمير المستقبل السياسي لضحايا تلك الهجمة. كما تنص المادة ٩٨ب من قانون العقوبات على الحبس مدة لا تزيد عن ٥ سنوات للترويج لتغيير المبادئ الدستورية.

ويجدر بالذكر تعرض كلا من وليد عبد المنعم عضو حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، وجمال عبد الحكيم عضو العيش والحرية .للإهمال الطبي المتعمد داخل أماكن الاحتجاز. حيث عانى الأول من الناصور الشرجي والتي تطلبت عناية طبية خاصة واجه تعنت في توفيرها حتى تم الأفراج عنه، بينما واجه الثاني آلاما مبرحة في الظهر، وواجه معها تعنت في وصول الأدوية والمسكنات التي تم السماح بوصولها لاحقا.

(٣) أحداث تمرير اتفاقية تيران وصنافير بالبرلمان

صاحب تمرير اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية عبر البرلمان المصري والمعروفة إعلاميا باتفاقية تيران وصنافير؛ ازديادًا شديدا

في معدلات الملاحقات القانونية وحالات القبض على النشطاء من مختلف الانتماءات، خاصة مع اندلاع عدد من الاحتجاجات المحدودة وخروج دعاوي مجهولة للاحتجاج على تمرير الاتفاقية. وقد شهدت الفترة من ١٣ إلى ٢٠ يونيو ٢٠١٧، إجمالي ١٥١ حالة قبض على نشطاء وأعضاء أحزاب وحركات سياسية رصدتها المفوضية المصرية للحقوق و الحريات. كان نصيب الأحزاب والحركات منها ٥٥ حالة، في مقابل ٩٦ حالة لنشطاء مستقلين أو غير معلوم انتماءاتهم السياسية. احتلت المراتب الثلاثة الأولى حزب الدستور بإجمالي ١٧ حالة، يليه حركة شباب ٦ ابريل بإجمالي ١٢ حاله. وفي المرتبة الثالثة حزب تيار الكرامة إجمالي ١١ حالة قبض.

وقد اتسمت موجة الملاحقات للنشطاء وأعضاء الأحزاب التي صاحبت تمرير الاتفاقية بعدة سمات أساسية يمكن سردها في بضعة نقاط. أولا استمرارية الترصد لأعضاء الأحزاب والحركات السياسية كما هو الحال في القبضة الأولى التي بدأت في ابريل. كما اتسمت الموجة ثانيا بأن معظم حالات القبض كانت من المنزل. إلى جانب التعنت الواضح في تنفيذ قرارات اخلاء السبيل، حيث تم التعنت من قبل الأمن الوطني مع عدد كبير من النشطاء الصادر قرار بإخلاء سبيلهم.

وأخيرا التشابه في الاتهامات الموجهة إلى النشطاء المقبوض عليهم. ففد كانت الاتهامات تدور حول مجموعة من النقاط وهي: التحريض على التظاهر، نشر أخبار كاذبة، التجمهر، والجهر بالصياح.

٤-نماذج لحالات القبض على النشطاء السياسيين عبر المحافظات المختلفة

يقدم هذا الفصل أهم الانتهاكات التي وقعت في ١٨ محافظة في الهجمة الأولى بداية من ٢١ ابريل و التي نتجت عن القبض على ما لا يقل عن ٣٩ ناشط سياسي و حزبي، بينما تذكر الجداول المرفقة بالتقرير البيانات التفصيلية لجميع الحالات التي تم رصدها في الهجمة الثانية التي صاحبت تمرير اتفاقية تيران وصنافير بداية من ١٣ يونيو وحتى ٢٠ يونيو الجاري و التي توضح ١٥١ حالة.

الأسكندرية:

كانت البداية في الأسكندرية، حيث تم القاء القبض على نائل حسن عضو حزب الدستور بالأسكندرية من منزله يوم ٢١ ابريل ٢٠١٧، ووجهت له نيابة أول الرمل أربعة تهم:

- الانضمام لجماعة ارهابية هدفها اسقاط الدولة.
- الترويج بصورة مباشرة أو غير مباشرة باستخدام المطبوعات لارتكاب جريمة إرهابية.
- استخدام موقع الكترونى للترويج لأفكار إرهابية بغرض إسقاط الدولة وقلب نظام الحكم.
- فتح اتصال مع بعض الكيانات الإثارية للتعاون مع جماعة الإخوان الإرهابية.

وأمرت النيابة بحبسه ١٥ يوما على ذمة التحقيقات في القضية رقم ٢٠٣٠ لسنة ٢٠١٧. وفي ٣ مايو ٢٠١٧، تم إلقاء القبض على ثلاثة نشطاء آخرين وضمهم لنفس القضية، وهم: الشاذلي حسين، وأحمد النجار، وإسلام حضري؛ ومازال النشطاء الأربعة قيد الحبس الاحتياطي ويتم التجديد لهم إلى الآن.[٩]

أيضا تم القبض على باسم جابر الناشط النوبي، فجر يوم ٢١ مايو ٢٠١٧، وحبسة على ذمة القضية رقم ٧٧٨٨ لسنة ٢٠١٧ إداري المنتزه أول. حيث وجهت له النيابة العامة اتهامات ، بـــ :

- الانضمام لجماعه إرهابية إثاريه أسست على خلاف أحكام القانون هدفها عرقلة مؤسسات الدولة عن أداء دورها وبصفه خاصه الجيش والشرطة والقضاء عن طريق ترويج شائعات مغلوطة لإثارة الرأي العام ضدها لقلب نظام الحكم.
- استخدام صفحات التواصل الاجتماعي الفيس البوك للترويج لأفكار تهدف لعرقلة مـؤسســـات الدولة وقلب نظام الحكم وتوزيع مطبوعات على الأهالي لتحريضها علي نظام الحكم.
- الترويج بطريق مباشر وغير مباشر لارتكاب أعمال إرهابية.

ومازال الناشط قيد الحبس الاحتياطي، ويتم التجديد له حتى الآن.

بورسعيد:

تم إلقاء القبض على الدكتور أحمد حفني، عضو حزب الدستور ببورسعيد يوم الاثنين ١٥ مايو، وحبسه أربعة أيام على ذمة التحقيق. ووفقًا لبيان حزب الدستور حول الواقعة[١٠]، فإنه لم يتم إطلاع محامي المتهم في البداية على تفاصيل القضية أو طبيعة التهم الموجهة إليه. وفي اليوم التالي، أحالت نيابة بورسعيد أحمد حفني إلى محكمة الجنح في القضية ٢٤٧٧ جنح شرق ووجهت إلية مجموعة اتهامات بـ:

- إذاعة أخبار كاذبة وبيانات على صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) من شأنها تكدير الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة.
- إهانة رئيس الجمهورية بنشر منشورات مسيئة من شأنها الاساءة لشخصه.

وقد قضت محكمة جنح بورسعيد ببراءة الدكتور أحمد حفني من التهم المنسوبة إليه، وذلك في يوم ٢٣ مايو الماضي.

الفيوم:

وفي محافظة الفيوم ألقت الأجهزة الأمنية القبض على عبد الناصر أبو راتب، عضو نقابة الفلاحين، وأمين حزب العمال بالفيوم، وشحاتة إبراهيم، منسق حركة تمرد، فجر الخميس ١٨ مايو من منازلهم. ووجهت النيابة العامة لأبو راتب تهم الترويج لقلب نظام الحكم عبر مواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك)، وتم تقديم عدد من المنشورات على حسابة الشخصي بموقع الفيسبوك كأدلة على صحة الاتهامات المنسوبة إليه. وفي ٢٢ مايو، قررت النيابة إخلاء سبيله بكفالة ٥٠٠ جنية على ذمة القضية. تم نقله بعدها لمقر المخابرات الحربية، وغير معلوم مصيره حتى الآن. كما وجهت نيابة الفيوم لشحاتة إبراهيم تهمًا بالانضمام لجماعة إرهابية الغرض منها الدعوة لتعطيل أحكام الدستور والقانون، منع مؤسسات الدولة من ممارسة عملها، والاعتداء على الحريات التي كفلها الدستور، حيازة منشورات الغرض منها الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وتعطيل تطبيق

(9) بيان صحفي بشأن القبض على النشطاء الأربعة، المفوضية المصرية للحقوق والحريات، متاح على الرابط التالي :
http://www.ec-rf.org/?p=1916 آخر دخول بتاريخ 18 مايو 2017.
(10) البيان متاح على الرابط التالي: آخر دخول بتاريخ 18 مايو 2017.
https://www.facebook.com/AldostourP/photos/a.348099098573253.71502.348087485241081129965690675079 6//?type=3&theater

وتعطيل تطبيق أحكام الدستور والقانون. وقد قررت نيابة الفيوم حبسه ١٥ يوما على ذمة التحقيقات، ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى موعد إصدار التقرير.[١١]

بني سويف:

وفي ١٨ مايو ٢٠١٧، القت قوات الأمن القبض على وليد محمد، عضو حزب التحالف الاشتراكي الشعبي وأحد مؤسسي حركة تمرد ببني سويف. ووجهت نيابة بندر بني سويف لوليد تهم الانضمام لجماعة محظورة والاشتراك في تجمهر مع مجموعة مكونة من أكثر من خمسة أشخاص بقصد تعطيل تنفيذ القانون واللوائح، وحيازة مطبوعات تتضمن ترويجاً لتغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية[١٢]. وقد أُحيل المتهم إلى جلسة محاكمة في ٣٠ مايو أمام محكمة الجنح في التهمتين السابق ذكرهما في القضية رقم ٩٢٣٠ لسنة ٢٠١٧ جنح بندر بني سويف، بينما لازالت النيابة تحقق في اتهام الانضمام إلى جماعة محظورة. وقد تم إخلاء سبيله في ٥ يونيو ٢٠١٧، عقب حصوله على حكم بالبراءة في القضية الأولى. ووفقًا لياسر سعد، محامي المتهم، فإن التحقيقات ما تزال مفتوحة على الرغم من عدم إحالة الاتهام الثالث إلى المحكمة.

يذكر أن وليد عانى من حالة صحية سيئة داخل الحجز حيث أنه مصاب بالناصور الشرجي والتهابات حادة ويحتاج لأجراء عملية ولرعاية صحية، وقد وافقت المحكمة على عرضة على مفتش الصحة لعمل الفحوصات اللازمة بعد الضغط من داخل الحزب ومن أهله للاهتمام بحالته الصحية، ولكن جاء ذلك القرار في نفس يوم جلسة محاكمته والتي تم الحكم فيها ببراءته من التهم المنسوبة إليه.[١٣]

القليوبية:

وفي محافظة القليوبية، ألقت قوات الأمن القبض على ٤ ناشطين وأعضاء أحزاب سياسية خلال الفترة من ١٦ مايو إلى ٩ يونيو ٢٠١٧. حيث تم القبض على كل من سيد محمد الشهير بسيد كابو، وكريم أحمد الشهير بكريم باتشان، يوم الثلاثاء الموافق ١٦ مايو الماضي. حيث تم قامت أجهزة الأمن بالقبض على سيد كابو من منزله بالقليوبية واحتجازه بقسم الخانكة. كما ألقت القبض على كريم بنفس اليوم من داخل القسم أثناء محاولته الاستفسار عن وضع صديقه سيد، وتم عرضهما على نيابة الخانكة الجزئية والتي وجهت إليهم تهمًا بنشر أخبار كاذبة من شأنها تشكيك المواطنين بأداء النظام الحاكم والاسقاط عليه والتشكيك في نزاهة القضاء والتحريض على التظاهر والعصيان، ونشر صور مسيئة لشخص ومنصب رئيس الجمهورية، في القضية رقم ٤٥٥٥ لسنة ٢٠١٧ إداري الخانكة، ومازال الناشطان قيد الحبس الاحتياطي حتى موعد إصدار التقرير.[١٤]

كما تم القبض على عمر سيد الطالب بكلية الفنون التطبيقية بجامعة بنها، وعضو حزب العيش والحرية من منزله فجر يوم الأربعاء ٢٤ مايو، وعُرض على نيابة الخانكة الجزئية التي وجهت إليه تهم نشر إشاعات وأخبار كاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي تتضمن التشكيك في النظام الحاكم، والإساءة لرئيس الجمهورية. وقد قررت النيابة حبسه ١٥ يوما على ذمة التحقيقات، وأخلى سبيله في ٣ يونيو بكفالة ١٠٠٠ جنيه على ذمة القضية.

(11) قاعدة بيانات النشطاء المقبوض عليهم، الحرية للجدعان، متاح على الرابط التالي: https://docs.google.com/spreadsheets/d/165_4ii34ErKVM-1Uplp4cEskWll98s-_7sD_NGglo94/edit#gid=1735316400 آخر دخول بتاريخ 7 يونيو 2017.
(12) "بالصور عضو الحزب ببني سويف ومنسق تمرد متهم بارتكاب جنحتان وجناية"، موقع بوابة التحالف الإخبارية، متاح عبر (آخر دخول بتاريخ 31 مايو 2017) :
https://eltahalof.com/%D8%A8%D8%A7%D9%8A-%D8%B3%D9%86%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A8%D8%A8%D9%88-%D8%A7%D9%88%D8%B1-%D8%B9%D8%B6%D9%84%D8%B5%D9%85%85%D8%B1%D8%AF-%D9%82-%D8%AA%D9%86%D8%B3%D9%85%D9%88%D9%81-%D9%8A%D9%88%D9/
(13) بيان حزب التحالف الشعبي بخصوص الحالة الصحية لوليد عبد المنعم، متاح على الرابط التالي:
https://eltahalof.com/%D8%A8%D9%8A%D8%%84%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%A7-%D8%B9%D9%81%D8%B1%D8%AC%D9%8A-%D8%A5%D9%85%D9%86-%D8%B1%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B3%84%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%85%D8%AF-%D8%B9%D9%85%D8%AD%D9%AF-%D9/84 ، آخر دخول بتاريخ 31 مايو 2017.
(14) مرجع سابق، https://docs.google.com/spreadsheets/d/165_4ii34ErKVM-1Uplp4cEskWll98s-_7sD_NGglo94/edit#gid=1735316400 آخر دخول بتاريخ 8 يونيو 2017
انظر أيضا: جريدة البداية، http://albedaiah.com/news/2017/05/17/135562 آخر دخول بتاريخ 8 يونيو 2017.

ألقي القبض أيضا على أحمد سعيد عضو حزب الدستور من أحد المقاهي بمنطقة شبرا الخيمة يوم ٩ يونيو الماضي، ولم يستدل على مكان احتجازه حتى ظهر في اليوم التالي بقسم الدقي وعرض على النيابة ووجهت له اتهامات الانضمام لجماعة أسست على خلاف أحكام القانون والترويج لأفكارها (اتحاد الجرابيع) عن طريق القول والبث على صفحات التواصل الاجتماعي. وقررت النيابة حبسه ١٥ يوما على ذمة التحقيق في آخر جلسة بتاريخ ٢٠ يونيو.

المنيا:

وفي محافظة المنيا تم القبض على عضوي حزب عيش وحرية (تحت التأسيس)؛محمد سيد، وشهرته محمد السيسي، وأحمد فتحي، من منازلهم بمركز سمالوط، بالمنيا فجر الخميس الموافق ١٨ مايو. تم عرض محمد سيد على نيابة سمالوط الجزئية يوم ٢٠ مايو ووجهت له تهم التحريض ضد النظام على مواقع التواصل الاجتماعي وإثارة الرأي العام وإهانة الرئيس. وقررت النيابة حبسه ١٥ يوما على ذمة التحقيق، وتم تجديد حبسه ١٥ يوما أخرى في جلسة ٣٠ مايو الماضي. وأحمد فتحي هو أيضا عضو الحزب، تم التحقيق معه من قبل نيابة بندر المنيا يوم ١٨ مايو ووجهت له نفس التهم الموجهه لزميله محمد السيسي، ويتم التجديد له منذ ذلك الحين.

دمياط:

تم القبض على الناشط السياسي وعضو حركة شباب ٦ أبريل خالد محمود الأتربي، الشهير بخالد كاسبر، من منزله فجر الخميس ١٨ مايو. ووجهت له نيابة دمياط ثان الجزئية تهمة الانضمام لجماعة محظورة وإهانة رئيس الجمهورية عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وقد تم إخلاء سبيله بكفالة قدرها ٥٠٠٠ جنيه بتاريخ ١١ يونيو.[١٥]

الشرقية:

تم القبض على جمال عبد الحكيم، عضو مكتب الطلاب بحزب العيش والحرية، وطالب بجامعة الزقازيق، من منزله بالزقازيق فجر الجمعة ١٢ مايو. وتم التحقيق معه في القضية رقم ٢٧٨٩٩ لسنة ٢٠١٧ جنايات مركز الزقازيق، حيث واجه تهم الترويج لارتكاب جرائم إرهابية بالكتابة، وحيازة محررات تحوي أفكار ومعتقدات داعية للعنف. ووفقًا لمحامي المتهم، فإنه تم تقديم مجموعة من المطبوعات والكتيبات، وبعض المنشورات على صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك كالأحراز وأدلة على صحة الاتهامات المنسوبة إليه[١٦]. وأحالت النيابة القضية لمحكمة الجنايات برقم ١٦٩٢ لسنة ٢٠١٧ كلي جنوب الزقازيق. وفي ١٦ مايو، تم القبض على أندرو ناصف، طالب بكلية التجارة جامعة الزقازيق، وعضو سابق بحركة شباب ٦ أبريل، من منزله، وواجهت اليه أيضا تهمة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للترويج لأفكار جماعة إرهابية، وحيازة محررات تتضمن أعمال داعية للعنف. وأمرت نيابة مركز الزقازيق الجزئية بحبسة ١٥ يوما على ذمة القضية رقم ٢٧٩٠٠ لسنة ٢٠١٧ جنايات مركز الزقازيق. ثم تم إحالة القضية لمحكمة الجنايات برقم ١٦٩٢ لسنة ٢٠١٧ كلي جنوب الزقازيق. وجاء في قرار الإحالة الصادر ٢٤ مايو الماضي اتهام أندرو بارتكاب الجرائم

(15) المرجع السابق.
(16) صور ضوئية لأوراق قضية جمال عبد الحكيم، متاح على الرابط التالي:
https://drive.google.com/file/d/0B9U6ubWE1hdvalJCQXQzdmtUSzA/view آخر دخول بتاريخ 7 يونيو 2017.

المنصوص عليها في بعض مواد قانون الإرهاب وهي المواد: ١ فقرة ج، ٩، ١٠ فقرة ٢، ٢٨ فقرة ١-٢-٤، ٣٧.[١٧]

القاهرة:

في ١٧ مايو ٢٠١٧، ألقت الأجهزة الأمنية القبض على عبد الرحمن حسن، الطالب بكلية الحقوق وعضو حركة الاشتراكيين الثوريين من منزلة. ووجهت له نيابة ٦ أكتوبر تهمة التحريض ضد النظام بكتابة منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي. وتقرر حبسة ٤ أيام ثم التجديد له يوم ٢٠ مايو وحبسه ١٥ يوما أخرى على ذمة التحقيقات.[١٨] ومازال الناشط قيد الحبس الاحتياطي.

كما تعرض خالد علي، المحامي الحقوقي ووكيل مؤسسي حزب العيش والحرية للاحتجاز لمدة يوم واحد، حيث تم تحريك بلاغ كيدي ضده مقدم من أحد المحامين المعروف بولائه للنظام الحالي، بدعوى قيامه بفعل فاضح في الطريق العام. وقد توجه خالد علي إلى نيابة الدقي يوم الثلاثاء ٢٣ مايو للتحقيق معه فيما نسب إليه، وقد قررت النيابة تعويده لصباح اليوم التالي الأربعاء ٢٤ مايو، ثم قررت إخلاء سبيله بكفالة ١٠٠٠ جنيه.[١٩]

السويس:

وفي محافظة السويس تم القبض على الناشط السياسي عصام المهدي من منزله فجر ١٢ مايو، وتم عرضه على نيابة السويس الجزئية بتهمة الانتماء لجماعة محظورة والتحريض عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وكانت الأحراز المقدمة ضده عبارة عن رواية ومجموعة من الكتب السياسية. ويتم تجديد حبسه منذ ذلك الحين. كما تم القبض أيضا على محمد وليد عضو حزب العيش والحرية من منزله يوم الثلاثاء ١٦ مايو. وتم اتهامه في القضية رقم ١٤٥٤ لسنة ٢٠١٧ إداري السويس بنشر الشائعات على مواقع التواصل الاجتماعي من شأنها توجيه إشاعات مغلوطة ضد مؤسسات الدولة والجيش والشرطة والقضاء، والترويج لشائعات مغلوطة بشأن الاقتصاد في محاولة لتأجيج مشاعر المواطنين وإحياء الروح الثورية لديهم بالإضافة إلى سعيه لاستقطاب عدد من العناصر الشبابية لتنفيذ عمليات عدائية تستهدف المنشئات الحكومية والشرطة، واستهداف رجال الجيش مستخدمين بعض الأسلحة النارية محلية الصنع وزجاجات حارقة في ارتكاب الأعمال العدائية، وأثارة القاعدة الجماهيرية وتأليب الرأى العام بالقوة للضغط على النظام القائم بالبلاد لعدم قدرته على توفير الأمن والخدمات اللازمة للمواطنين وتعطيل مصالحهم وسعيه لإثارة النعرة الطائفية بين عنصري الأمة. وكانت الأحراز عبارة عن تليفونه المحمول وبعض المنشورات على حسابه على الفيسبوك.[٢٠] وقد قررت نيابة السويس الجزئية حبسه ٤ أيام على ذمة التحقيقات، وتم إخلاء سبيله بعد ذلك بتاريخ ١٨ مايو بكفالة قدرها ٥٠٠ جنيه.

قنا:

في فجر يوم الثلاثاء ١٦ مايو قامت قوات الأمن بإلقاء القبض على كل من مصطفي الجالس عضو ائتلاف الثورة ومصطفي عبد الله شقرة عضو التيار الشعبي من منازلهما بقنا. وقد أمرت النيابة العامة بحبسهم ٤ أيام على ذمة التحقيقات في المحضر رقم ٣٠٩٣

(17) صورة ضوئية لقرار الاحالة، متاح على الرابط التالي: https://www.facebook.com/mohamed.elbaker/posts/10155383218702840 آخر دخول بتاريخ 7 يونيو 2017.
(18) الصفحة الرسمية للاشتراكيون الثوريون، متاح على الرابط التالي:
https://www.facebook.com/RevSoc.me/photos/a.131538896998667.30084.108144649338092/892546554231227/?type=3&theater آخر دخول بتاريخ 11 يونيو 2017.
(19) جريدة البداية، http://albedaiah.com/news/2017/05/23/135998 آخر دخول بتاريخ 8 يونيو 2017.
(20)الصفحة الرسمية لحزب العيش والحرية، متاح على الرابط التالي: https://www.facebook.com/BreadanDLibertyParty/posts/1310019669113518 آخر دخول بتاريخ 5 يونيو 2017.

لسنة ٢٠١٧ إداري قنا، بتهمة الانتماء لجماعة محظورة وتكدير السلم والأمن العام وفقا لمركز العهد للمساعدة القانونية.
وقد تم إخلاء سبيل مصطفى الجالس يوم ٢٣ مايو ومن بعده إخلاء سبيل مصطفى عبد الله في اليوم التالي.

أسيوط:

في ١٩ مايو، ألقى القبض على ممدوح مكرم، عضو حزب العيش والحرية وأمرت النيابة بحبسه ١٥ يوما على ذمة التحقيقات ووجهت له الانضمام لجماعة محظورة والتحريض ضد مؤسسات الدولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وتم إخلاء سبيله بكفالة ١٠ آلاف جنيه يوم الأربعاء الموافق ٧ يونيو.[٢١]

أسوان:

طالت الحملة الأمنية أربعة نشطاء من أسوان وهم أحمد عبد الوهاب ومحمد أبا زيد وعلاء محمد سعيد وحماده الذوق أعضاء حزب الدستور. ففي يوم ٢٠ مايو الماضي تم القبض على كل من أحمد عبد الوهاب ومحمد أبازيد من منازلهم وترحيلهم إلى قسم إدفو. وتم القبض على النشطاء الآخرين يوم ٢٢ مايو من منازلهم أيضا. وقد واجه النشطاء الأربعه نفس التهم التي واجهها معظم من طالتهم الهجمة الأمنية الأخيرة وهي الإسقاط على مؤسسات الدولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي ونشر أخبار كاذبة والتي تؤثر سلبا على الوحدة الوطنية. وعلى الرغم من مواجهتهم لنفس الاتهامات، إلا أنهم لم يتم اتهامهم في نفس القضية. حيث تم التحقيق مع أحمد عبد الوهاب من قبل نيابة ادفو الجزئية في القضية رقم ٤٣٧٩ لسنة ٢٠١٧ إداري أدفو يومي ٢١ و٢٢ مايو الماضي، وتم إخلاء سبيله بضمان محل إقامته. بينما تم التحقيق مع محمد أبا زيد من قبل نيابة ادفو الجزئية في القضية رقم ٤٣٠٧ لسنة ٢٠١٧ إداري ادفو أيام ٢١ مايو و٢٤ مايو و١ يونيو الماضي. ويتم التجديد له منذ ذلك الحين. أما علاء محمد، فقد واجه التهم السابق ذكرها في القضية رقم ٤٤٠٧ لسنة ٢٠١٧ أداري ادفو، وقررت نيابة ادفو الجزئية إخلاء سبيله بتاريخ ٢٣ مايو. وأخيرا حماده الذوق تم إخلاء سبيله أيضا من سراي النيابة بتاريخ ٢٢ مايو، وذللك في القضية رقم ٤٣٦٩ لسنة ٢٠١٧ إداري ادفو.[٢٢]

الأقصر:

أدهم أحمد تم القبض عليه من منزله فجر السبت ٢٠ مايو، وترحيله إلى قسم شرطة الأقصر من منزله بناء على تحريات الأمن الوطني. وعرض أدهم على النيابة العامة للأقصر والتي وجهت له تهم الانضمام إلى جماعه محظورة (٦ أبريل) ، وكتابه منشورات إسقاطيه على النظام السياسي القائم بالبلاد وتحريض على التظاهر وأساءه لشخص رئيس الجمهورية ومؤسسات الدولة في القضية رقم ٤٠٩٨ لسنة ٢٠١٧ إداري قسم الأقصر. وتم احتجازه في مركز القرمة في غرب الأقصر. وقد أكد محمد النوبي المحامي الحاضر مع أدهم أحمد أن الأحراز عبارة عن ٥ صفحات ضوئية لمنشورات على الفسبوك. وقد قررت النيابة حبسه ١٥ يوما على ذمة التحقيق. وتم إخلاء سبيله بعد ذلك في جلسة الأربعاء ٧ يونيو.

(21) الصفحة الرسمية لحزب العيش والحرية أمانة أسيوط:
https://www.facebook.com/BreadandFreedomAssuit/?hc_ref=PAGES_TIMELINE&fref=nf آخر دخول بتاريخ 11 يونيو 2017.
(22) مرجع سابق، https://docs.google.com/spreadsheets/d/165_4ii34ErKVM-1UpIp4cEskWlI98s-_7sD_NGglo94/edit#gid=1735316400

الدقهلية:

محمد عبد الناصر وأسعد مأمون عضوي حزب العيش والحرية تم القبض عليهما من منازلهما فجر الاثنين ٢٢ مايو. وظهرا اليوم التالي في مركز شرطة أجا. وتم عرضهما على النيابة يوم ٢٣ مايو والتي وجهت لهم في القضية رقم ٣٤٧١ لسنة ٢٠١٧ إداري أجا تهمة الانضمام لجماعة الإخوان المسلمين والترويج لأفكارها، وحيازة أدوات تحوي بيانات كاذبة بغرض نشرها، وفقا لعمرو القاضي المحامي بالمفوضية المصرية الحاضر معهم. وأمرت النيابة بحبسهما ١٥ يوما على ذمة التحقيقات. وقد أصدرت نيابة المنصورة مذكرة إحالة للناشطين، وقررت محكمة قسم أول المنصورة (دائرة الإرهاب) في جلسة ٢٠ يونيو الماضي حجز القضية للحكم يوم ٩ يوليو القادم.

وفي اليوم نفسه تم القبض على إسلام جمال أيضا عضو حزب العيش والحرية. وقد وجهت له تهم إذاعة أخبار وبيانات كاذبة وحيازة مطبوعات ومنشورات في القضية رقم ٦٦٨٢ لسنة ٢٠١٧ إداري قسم أول المنصورة. ويتم تجديد حبسه منذ ذلك الحين.

كفر الشيخ:

تم القبض على كل من أحمد عبد الفتاح ومحمود صلاح الأعضاء بحزب الدستور من منازلهم بكفر الشيخ فجر الثلاثاء ٢٣ مايو، ووجهت إليهم تهم تكدير السلم العام ومحاولة قلب نظام الحكم وحيازة منشورات وتعطيل حركة المرور في القضية رقم ٤٤٨٢ لسنة ٢٠١٧، وقررت النيابة حبسهم ١٥ يوما.

كما تم القبض أيضا على أحمد غندور عضو حزب الدستور بنفس اليوم من نزله، ووفقا لمحامي الحزب بكفر الشيخ أ. محمد خالد، فقد واجه الغندور نفس الاتهامات السابق ذكرها في القضية رقم ١١٤٦ لسنة ٢٠١٧ اداري قسم البيلي،. وقد تم إخلاء سبيل النشطاء الثلاثة بتاريخ ١١ يونيو وذلك بكفالة ٥٠٠٠ جنيه لكل منهم.

البحيرة:

في يوم الأربعاء ٧ يونيو تم القبض على ابراهيم الشيخ العضو بحزب العيش والحرية من منزله بمركز ايتاي البارود بمحافظة البحيرة. وتبين بعد ذلك أنه صدر ضده حكم غيابي بالحبس المشدد خمسة سنوات من الدائرة ١١ جنايات البحيرة في القضية رقم ١٩١٨٠ لسنة ٢٠١٦ جنايات قسم دمنهور. وجاءت الاتهامات عبارة عن الانضمام لجماعة محظورة أسست على خلاف أحكام القانون، والترويج بالقول والدعاية لأغراض تلك الجماعة. تم ترحيل الشيخ إلى قسم دمنهور ثم عرضه على نيابة وسط دمنهور. وقد تقدم المحامون بطلب إعادة إجراءات المحاكمة وهو محبوس في الوقت الحالي بقسم شرطة دمنهور حتي تحديد ميعاد الجلسة وفقا للمحامي أحمد سويدان المحامي بالمفوضية المصرية. [٢٣]

الغربية:

تم القبض على اثنين من النشطاء بالمحلة وهم كريم عبد الرحمن الشهير بكريم حورس، وشادي الرخاوي، وذلك يوم الثلاثاء الموافق ٢٣ مايو من أحد المقاهي بالمحلة. تم عرض الناشطين على النيابة المسائية ليوم الأربعاء بدون حضور محامين معهم. ثم تم عرضهم

(23) انظر أيضا الصفحة الرسمية لحزب العيش والحرية، متاح على الرابط التالي:
https://www.facebook.com/BreadanDLibertyParty/photos/a.482921735156653.1073741829.482076265241200/1330334867081998/?type=3&theater آخر دخول بتاريخ 7 يونيو 2017.

مرة أخرى صباح الخميس الموافق ٢٥ مايو، وتمكن المحامين من الحضور معهم. تم عرض كريم حورس على نيابة ثان المحلة والتحقيق معه في القضية رقم ٣٣٧٨ لسنة ٢٠١٧ بتهمة الانضمام لجماعة الإخوان المسلمين -وهو ما نفته التحريات وأكدت انضمامه ل ٦ ابريل، وأنه من العناصر الإيثارية التي تعمل على عرقله خطه الدولة للتنمية الاقتصادية، ودائم الإسقاط على القيادة السياسية للبلاد، وإذاعة أخبار كاذبه لإظهار عدم رضاء المواطنين. أما شادي الرخاوي فتم عرضه على نيابة أول المحلة والتحقيق معه في القضية رقم ٣٥٢٠ لسنه ٢٠١٧ إداري أول المحلة. ووجهت له تهمة الانضمام لجماعة أسست على خلاف أحكام القانون، حركة شباب ٦ أبريل ، ونشر معلومات كاذبه من شأنها تكدير السلم العام وإلقاء الرعب بين المواطنين، واحراز محررات ومطبوعات تتضمن ما ورد بالاتهام الأول من نشر الرعب وتكدير السلم العام. وقد قررت النيابة اخلاء سبيل كل منهما الخميس ٢٥ أبريل بكفالة ٢٠٠٠ جنيه، ثم انتقل الناشطان إلى مقر الأمن الوطني للتحقيق معهما مرة اخرى، وتم إخلاء سبيلهما من مقر الأمن الوطني فجر السبت ٢٧ مايو كما أكد أ. سيد الجمال المحامي بالمفوضية المصرية.

(٥) خاتمة وتوصيات:

إن الحملة الممنهجة التي شنتها الأجهزة الأمنية للقبض على النشطاء السياسيين وأعضاء الأحزاب السياسية هي أمر في منتهي الخطورة ويقوض من فرص التحول الديمقراطي في مصر. كذلك تمثل الحملة الممتدة منذ إبريل الماضي انتهاكًا واضحا لالتزامات مصر الدولية تجاه الحق في المشاركة السياسية والمشاركة في إدارة الشؤون العامة وفقًا للمادة ٢٥ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦ و التي صدقت عليه مصر.[٢٤] نصت المادة ٢٥ من العهد على أنه: "يكون لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز المذكور في المادة ٢، الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة:

(أ) أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية،

(ب) أن ينتخب وينتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين،

(ج) أن تتاح له، على قدم المساواة عموما مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده."

وقد فسرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التزامات الدول الأطراف بموجب المادة ٢٥(ب) على أنها مطالبة باتخاذ تدابير إيجابية لضمان التمتع الكامل والفعال وعلى قدم المساواة بالحقوق الانتخابية وبحرية التعبير والحصول على المعلومات والتجمع وتكوين الجمعيات، التي تمثل "شروطاً أساسية لممارسة حق الانتخاب بصورة فعالة، لذا يجب حمايتها تماماً".[٢٥]

إنه لا سبيل للتقدم للأمام والاتجاه لتحقيق تحول ديمقراطي حقيقي في مصر، سوى برفع القيود المتعسفة والمفروض على المجال العام وحرية العمل السياسي والحقوق في

(24) نسخة من العهد الدولي للحقوق المدينة والسياسية : http://www.lan.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CCPR.aspx
(25) تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان، مجلس حقوق الانسان، الدورة 27، وثيقة رقم 29/A/HRC/27، ص5، فقرة 12.

مصر، بجانب الايمان بدور وشراكة المجتمع المدني في تحقيق السلم المجتمعي والاستقرار السياسي، وكذلك الأيمان بالتعددية السياسية وإتاحة الفرصة لجميع الآراء المختلفة دونما تمييز.

وفي هذا الإطار توصي المفوضية المصرية للحقوق والحريات بالتالي:

١. الأفراج الفوري و غير المشروط عن المقبوض عليهم خلال النصف الأول من ٢٠١٧ مع أسقاط التهم المنسوبة إليهم و كذلك بالنسبة لجميع سجناء الرأي في مصر.
٢. تعديل القوانين المجحفة التي تُستغل في ملاحقة النشطاء والسياسيين والمعارضين و على رأسها قوانين التجمهر و التظاهر و قوانين مكافحة الإرهاب و قانون الجمعيات الأهلية و المواد السالبة لحرية الرأي و التعبير بقانون العقوبات.
٣. الإيفاء بالالتزامات الدولية تجاه حق المواطنين المصريين في المشاركة السياسية وممارسة الحقوق الانتخابية مع الاقتراب من الانتخابات الرئاسية، وفقًا للمادة ٢٥ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك اتخاذ التدابير الإيجابية لضمان التمتع الكامل والفعال على قدم المساواة بالحقوق الانتخابية وحرية الرأي والتعبير والحصول على المعلومات والتجمع وتكوين الجمعيات، لكل المواطنين دون تمييز لأي سبب.
٤. إيقاف الهجمة على النشطاء السياسيين و المضايقات التي تتعرض لها الأحزاب السياسية و كوادرها و أعضائها والتوقف عن التربص بهم.

مرفق جدول بيانات حالات القبض على النشطاء في الفترة من ١٣ يونيو إلى ٢٠ يونيو الجاري: متاح على الرابط التالي:
-https://docs.google.com/spreadsheets/d/197Qzn5LoKQmJjmIF

(24) نسخة من العهد الدولي للحقوق المدينة والسياسية : http://www.lan.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CCPR.aspx
(25) تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان، مجلس حقوق الانسان، الدورة 27، وثيقة رقم 29/A/HRC/27، ص5، فقرة 12.